الأمم المتحدة S/PV.9915

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9915**

الأربعاء، 14 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس/السيد ستاماتيكوس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد سون لاي
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة دينا المأمون، المديرة القطرية لمكتب اليمن للمركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): تلاحقت التطورات في اليمن والمنطقة بأسرها بوتيرة سريعة منذ إحاطتي السابقة للمجلس (انظر S/PV.9873). وأود أن أبدأ بالترحيب بالإعلان في 6 أيار/مايو عن وقف الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة أنصار الله. وتمثل هذه الخطوة تهدئة مهمة وضرورية في البحر الأحمر وفي اليمن بعد استئناف الولايات المتحدة ضرباتها الجوية ضد أهداف في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله في 15 آذار/مارس. وأشيد إشادة صادقة بالجهود التي بذلتها سلطنة عمان للتوصل إلى هذا الاتفاق. وكما قلت مراراً وتكراراً من قبل، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هناك حاجة إلى مستوى من التهدئة في البحر الأحمر وفي المنطقة الأوسع لإعادة اليمن إلى مسار السلام.

غير أن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة كانت بمثابة تذكير صارخ بأن اليمن واقع في شرك التوترات الإقليمية الأوسع نطاقاً. ويمثل الهجوم الذي نفذه أنصار الله على مطار بن غوريون في 4 أيار/مايو وما تلاه من ضربات إسرائيلية رداً على ذلك على ميناء الحديدة ومطار صنعاء ومواقع أخرى تصعيداً خطيراً. وللأسف، لا تزال التهديدات والهجمات مستمرة. وأجدد دعوتي إلى جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

غير أن الإعلان الصادر في 6 أيار/مايو يوفر فرصة طيبة يجب أن نبني عليها بشكل جماعي لإعادة التركيز على حل النزاع في اليمن والدفع بعملية سلام يمسك اليمنيون بزمامها. فالتحديات التي تواجه اليمن هائلة، بدءاً من انعدام الثقة الشديد والكبير بين الأطراف، حيث لا يزال البعض يستعد للحرب وفقا للتقارير، ووصولا إلى ترنح البلد على حافة الانهيار الاقتصادي. وكمؤشر على حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الشديد التي يعاني منها اليمن، تدهورت قيمة العملة بصورة مستمرة على مدار الشهر المنقضي ليتجاوز سعر صرف الدولار الآن 500 2 ريال يمني. ويعاني المواطنون من تفاقم انقطاع الكهرباء في المناطق

الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، حيث أفادت التقارير الأخيرة بانقطاع الكهرباء لمدد تصل إلى 15 ساعة يومياً في عدن وانقطاعها تماما لأكثر من أسبوعين في محافظتي لحج وأبين المجاورتين. ويوم السبت، خرجت النساء إلى الشوارع في عدن للاحتجاج والمطالبة بتحسين الخدمات العامة وحقوقهن الأساسية.

وفي الوقت نفسه، يعاني السكان في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله من فقدان القوة الشرائية. فلم تُدفع رواتب الموظفين المدنيين بالكامل منذ سنوات، كما أن الجودة المادية لأوراق العملة آخذة في التدهور والسيولة المالية آخذة في الجفاف. ولكن مع تزايد عجز الناس العاديين عن شراء أبسط السلع الأساسية، فإن أصوات المجتمع المدني هناك تُقمع. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى الاستماع إلى الإحاطة التي ستقدمها السيدة المأمون من المركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع.

وفي جميع أنحاء اليمن، يمثل التدهور الاقتصادي العام دليلا يؤكد مدى حاجة اليمن الملحة إلى مسار سياسي يسمح بالتعاون اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي. وأواصل العمل بنشاط مع الأطراف اليمنية والشركاء الإقليميين لتحديد حلول للتحديات الاقتصادية واستئناف الحوار لتحقيق هذا الهدف. وأتوخى الوضوح والاتساق في نهجي وسأواصل ذلك. وتلتزم الأمم المتحدة بطرح بديل عملي للتصعيد العسكري والاقتصادي والعودة المحتملة للحرب وسنواصل العمل من أجل الجمع بين الأطراف حول طاولة المفاوضات لتحديد حلول مقبولة للجميع والاتفاق عليها. ربما يبدو للبعض أن العملية السياسية هدف غير واقعي وساذج في خضم هذا القدر الكبير من الاضطرابات وانعدام الثقة. أنا هنا لأقول إن الأمر ليس كذلك. الحقيقة هي أن الأطراف قد التزمت بالفعل بأسس ما من شأنه أن يكون بداية لعملية سياسية في اليمن، وهي وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، واتخاذ تدابير لمعالجة المسائل الاقتصادية والإنسانية الملحة وعملية سياسية شاملة للجميع. هذه هي الالتزامات التي يجب الوفاء بها حتى يكون هناك سلام مستدام. هذا هو الحال الآن وما سيكون عليه الحال في المستقبل. يمكن لجميع اليمنيين أن يطمئنوا إلى أن الأمم المتحدة ستظل جاهزة وثابتة في دعمنا للتوصل إلى مخرج تفاوضي من النزاع ولتحقيق سلام عادل ومستدام وشامل للجميع.

لكنني أدرك أن المواقف، مع مرور الوقت، تصبح أكثر تصلبا والتحديات أكثر تعقيدا. وقد يتساءل البعض عما إذا كانت خريطة الطريق لا تزال صالحة. ولا تزال إجابتي هي نفسها تماما. سيظل اليمن بحاجة إلى عناصر خريطة الطريق – وقف إطلاق النار والتعافي الاقتصادي والعملية السياسية الشاملة للجميع – من أجل المضي قدما. غير أنني أدرك أن بيئة الوساطة قد تغيرت بشكل كبير منذ أواخر عام 2023، وأن ثمة حاجة إلى ضمانات لتمكين مشاركة الأطراف وضمان دعم المنطقة والمجتمع الدولي والمجلس.

يريد اليمنيون المضي قدماً. والوضع الراهن غير مقبول. وعلى الرغم من أن خطوط المواجهة قد تبدو مستقرة نسبيا في الوقت الراهن، فإن ما يعيشه اليمن الآن ليس سلاما. هناك حاجة إلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي لمساعدة اليمنيين على تحقيق رغبتهم في بناء بلد مستقر ومزدهر وآمن. وهناك حاجة لأن يدعم جيران اليمن والشركاء الدوليين عملية سياسية مجدية شاملة للجميع بقيادة يمنية. ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس، عقدتُ اجتماعات مع الأطراف والسلك الدبلوماسي في الرياض ومسقط، مكرراً تلك الرسالة.

وإني، إذ أقترب من اختتام إحاطتي، أود أن أشير مرة أخرى إلى الاحتجاز غير القانوني والتعسفي والمطول من قبل أنصار الله لموظفي الأمم المتحدة وكذلك موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. إن احتجاز هؤلاء الأشخاص ليس انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل وتسبب أيضا في إحداث تأثير مثبط على مستوى المجتمع الدولي بأسره، الأمر الذي ليس له سوى نتيجة واحدة وهي تقويض الدعم المقدم لليمن، وهو ما سيؤثر للأسف على اليمنيين الأكثر احتياجا. وأرحب بعمليات الإفراج مؤخرا عن موظفين من السفارة الهولندية والمنظمات الدولية. هذا يوضح ما هو ممكن، ولكن عمليات الإفراج هذه غير كافية على الإطلاق. وآمل أن يسمع أنصار الله ما أقوله بوضوح تام: يجب تغيير المسار والإفراج عن بقية المحتجزين فوراً من دون شروط، ووضع حد لهذا الوضع غير المقبول.

لقد تحمل اليمنيون أكثر من 10 سنوات من عدم الاستقرار وعدم اليقين والانهيار الاقتصادي. إنني أتحدث إليهم مباشرة الآن وأكرر ما قلته من قبل. إنني أراهم. إنني أسمعهم. إنهم ليسوا منسيين. ولن أتهاون في جهودي لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن. وأتوجه بكلامي إلى الأطراف، وأحثها على التحلي بالشجاعة واختيار الحوار. لن تتهاون الأمم المتحدة في التزامها بدعم الأطراف في إيجاد تسوية تفاوضية للنزاع. وأخيراً، أتوجه بكلامي إلى الحاضرين هنا اليوم في القاعة: إن العضوية العالمية الجماعية للأمم المتحدة قد أوكلت إلى المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن. وهذا ينطبق بشكل خاص على اليمن. لا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين في اليمن إلا من خلال الالتزام الدولي والتنسيق واتباع نهج مشترك وطويل الأمد. ولذلك يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتقديم بديل موثوق للحرب ورؤية لليمن تتجاوز الوضع الراهن وحالة الجمود. إنني ممتن لاستمرار وحدة المجلس ودعمه لجهودي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في اليمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته وعمله الدؤوب والخلاق. كما أضم صوتي إليه في إدانة الاحتجاز التعسفي لزملائنا في اليمن وفي الدعوة إلى تضافر ومواصلة جهود الدعوة من قبل جميع الدول الأعضاء لضمان الإفراج الفوري عن زملائنا في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أشارك المبعوث الخاص ارتياحه لوقف الأعمال العدائية في اليمن والبحر الأحمر بين الولايات المتحدة والحوثيين، بما في ذلك ما نأمل أن يكون نهاية للضربات الجوية.

ولكن لنكن واضحين في الإشارة إلى أن اليمن لم يخرج من دائرة الخطر. فالحالة الإنسانية في تدهور، وأكثر المعرضين للخطر هم أطفال البلد. والأرقام تقول كل شيء. نصف أطفال اليمن – أو 2,3 مليون طفل – يعانون من سوء التغذية، و 000 600 منهم يعانون من سوء التغذية الحاد. ولا يقتصر سوء التغذية على الجوع فقط؛ فهو يهاجم المناعة، مما يجعل الأطفال عرضة للإصابة بأمراض معدية قاتلة مثل الالتهاب الرئوي والإسهال، وكلاهما من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في اليمن. وعلاوة على ذلك، فإن 69 في المائة فقط من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة قد تلقوا اللقاحات بالكامل، و 20

في المائة منهم لم يتلقوا أي لقاحات على الإطلاق – وهو أحد أسوأ المعدلات في العالم. ونتيجة لذلك، فإن الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات تتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية. وحالات الكوليرا والحصبة في زيادة. ففي العام الماضي، استأثر اليمن بأكثر من ثلث حالات الإصابة بالكوليرا في العالم و 18 في المائة من الوفيات المرتبطة بها، كما سجل اليمن أحد أعلى معدلات الإصابة بالحصبة على مستوى العالم. وهذا ليس كل شيء. فالأطفال يتعين عليهم أيضاً التعامل مع الحقول المزروعة بالألغام الأرضية والمدارس الخالية من المعلمين ومن الكتب والفرص.

وبالطبع، فإن الأطفال ليسوا وحدهم من يتأثر بشكل غير متناسب. فكما ذكرت في إحاطاتي السابقة، يؤثر سوء التغذية الآن أيضا على 1,4 مليون امرأة حامل ومرضع، مما يعرض الأمهات والمواليد الجدد لخطر شديد. وعموماً، هناك 9,6 ملايين امرأة وفتاة في حاجة ماسة إلى الدعم الإنساني المنقذ للحياة، في الوقت الذي يواجهن فيه الجوع والعنف وانهيار نظام الرعاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال النساء والفتيات في الصفوف الأمامية للتعافي والبقاء، وأشيد بالتزام المجلس بدعمهن ودعم نضالهن من أجل احترام حقوقهن الأساسية.

غير أن الوقت يداهمنا والموارد تنفد منا. فلم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025 إلا بنسبة تكاد تصل إلى 9 في المائة – أي أقل من نصف ما تلقيناه في نفس الوقت من العام الماضي. وبالطبع، فإن للنقص عواقب حقيقية جدا. هناك ما يقرب من 400 مرفق صحي، بما في ذلك 64 مستشفى، ستتوقف عن العمل، مما سيؤثر على ما يقرب من 7 ملايين شخص. والتمويل المخصص لـ 700 قابلة ممن ندعمهن الآن ينفد بسرعة. واضطر بالفعل 20 مركزاً للتغذية العلاجية و 200 2 برنامج للتغذية العلاجية إلى الإغلاق، مما حرم أكثر من 000 350 من الأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع من العلاج الغذائي المنقذ للحياة. ونتوقع حدوث ثغرات في سلسلة الإمداد في وقت مبكر مع حلول شهر حزيران/يونيه أو تموز/يوليه، وهو بالضبط الوقت الذي ستبلغ فيه أعداد من يعانون من سوء التغذية ذروتها. وبينما ألاحظ اهتمام المجلس على نحو مناسب بالناجيات من العنف الجنساني، فإن تخفيضات التمويل تعني أيضا أن العديد من الناجيات لم يعد بإمكانهن الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية. وهناك حوالي مليون امرأة وفتاة فقدن إمكانية الوصول إلى الأماكن الآمنة وشبكات الدعم المرتبطة بها.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سيجتمع كبار المسؤولين من مختلف الجهات المانحة في بروكسل لتقييم الحالة الإنسانية في اليمن. ونعتمد عليهم وعلى الحاضرين لتجديد الالتزام بدعمهم الجماعي بتقديم مساهمات ملموسة للنداء الإنساني في هذه المرحلة الحرجة.

وكما استمع المجلس، فقد شهد الشهر الماضي مزيداً من التحديات على الطريق نحو مستقبل أكثر سلاماً لليمن. فوفقا للسلطات المحلية والتقارير المفتوحة المصدر، قُتل أو جُرح ما يقرب من 000 1 مدني في اليمن منذ بداية العام، ومنهم عدد كبير منذ استئناف الغارات الجوية في منتصف آذار/مارس. وأسفرت الغارات التي طالت ميناء رأس عيسى ومركز احتجاز في صعدة عن وقوع مئات الضحايا، بما في ذلك إصابات في صفوف المسعفين. وتضررت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية. كما

تعرّض ميناء الحديدة – وهو نقطة وصول حيوية للغذاء والدواء – ومطار صنعاء لأضرار بالغة، بالإضافة إلى محطات الطاقة وغيرها من البنى التحتية الحيوية. وأكرر نداء الأمين العام من أجل احترام القانون الدولي الإنساني وأحث جميع الأطراف على حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

هذه فترة عصيبة للعمل في المجال الإنساني. لكن عندما نتلقى الدعم للقيام بذلك، سيمكننا القيام بالمطلوب نيابة عن المجلس. وخلال الأسابيع الأربعة الماضية، نشر الشركاء في مجال الصحة أفرقة جراحية في مستشفيات بصنعاء والحديدة، ودعموا الأفرقة الطبية المتنقلة ووفروا وحدات جراحة للمستشفيات في 8 محافظات. واستمر تقديم المساعدات النقدية المنقذة للحياة لما يبلغ 000 4 أسرة – حوالي 000 28 شخص – مما مكنها من الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والدواء والمأوى. وتُجرى حوالي 000 20 استشارة صحية شهرياً للمهاجرين. وجرى توسيع شبكات المياه في مدينة مأرب لتزويد الأسر النازحة بالمياه النظيفة.

ويستند ذلك إلى التقدم القوي المحرز منذ بداية العام. ففي الربع الأول من عام 2025، قدم حوالي 150 شريكاً في المجال الإنساني مساعدات منقذة للحياة في جميع أنحاء المديريات اليمنية البالغ عددها 333 مديرية. وتلقى ما يقرب من 5 ملايين شخص مساعدة غذائية طارئة، بينما تلقى 1,2 مليون شخص خدمات المياه النظيفة والنظافة الصحية، واستأنف 000 154 طفل التعلم بواسطة الغرف الدراسية المؤقتة واللوازم ودعم المعلمين. ونعرب عن شكرنا على الدعم الذي أتاح لنا الوصول إليهم.

كانت نور، البالغة من العمر 16 شهراً وهي من مجتمع صغير في محافظة لحج، تعاني من سوء التغذية الحاد. وقام متطوع زائر في مجال الصحة المجتمعية، بدعم من إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة، بتشخيص حالتها وأحالها إلى مرفق صحي قريب، حيث تحسنت حالتها – مع مرور الوقت والعلاج – وتعافت تماماً.

وبدعم من المجلس ومن الدول الأعضاء، يُحدث هذا العمل فرقاً بالنسبة للأفراد، العديد من الأفراد. ولكن لا يمكن أن نتوقف عند هذا الحد. فقد تتعافى طفلة مثل نور من سوء التغذية، لتعود إلى المستشفى فيما بعد لأن أسرتها لا تستطيع الحصول على مياه نظيفة. وقد تجد إحدى الأسر النازحة ملاذاً آمناً من العنف، ثم تُقتلع بعد فترة وجيزة من مكانها عندما يصل القتال مرة أخرى إلى أبواب دارها. أجل، إن أبناء الشعب اليمني يحتاجون إلى المساعدة. ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى السلام. إنهم يحتاجون إلى متنفس من العنف والصعوبات الاقتصادية التي تسببت في الكثير من المعاناة خلال العقد الماضي. إنهم يحتاجون إلى فرصة لإعادة بناء حياتهم من جديد.

إن التخفيضات، كما وصفتها، تسبب ألماً شديداً. فالناس يموتون. ونحن هنا في اليمن، كما في أي مكان آخر، مصممون على إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح بما لدينا من أموال. وخلال الشهرين الماضيين، قمنا بتعديل استجابتنا في اليمن، بما يتماشى مع إعادة هيكلة العمل الإنساني على الصعيد العالمي التي ذكرتها في آذار/مارس (انظر S/PV.9885). ونعمل على تخفيض تكاليفنا التشغيلية بشكل

كبير حتى يتسنى إنفاق مزيد من الأموال على إنقاذ الأرواح. وقمنا بترتيب أولويات نداءنا الإنساني لتحديد الأعمال الأكثر إلحاحاً لإنقاذ الحياة فحسب. ونضاعف أيضاً استثماراتنا في الشركاء المحليين. كما قمنا بتبسيط هياكل تنسيقنا، مما أتاح تقريب عملية اتخاذ القرار إلى المجتمعات التي نخدمها. وستستند عملية إعادة الضبط في اليمن وأماكن أخرى إلى أصوات هذه المجتمعات، إذ يكمن وراء الأرقام أشخاص مثل نور. وندرك أن هناك عدداً كبيراً ممن لن نصل إليهم. ولكن خلال الأشهر الستة التي أمضيتها في هذه الوظيفة، رأيت بنفسي الإصرار الذي لا يلين الذي يدفع العاملين في المجال الإنساني إلى عدم الاستسلام. وليس الأمر مختلفاً بالنسبة لليمن. فعلى الرغم من نقص التمويل وتزايد الاحتياجات والمخاطر التي نواجهها، سنستمر في خدمة أشخاص مثل نور.

وأختتم إحاطتي، كالعادة، بتقديم ثلاثة طلبات إلى المجلس. أولاً، يرجى اتخاذ إجراءات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ثانياً، يرجى توفير مزيد من التمويل المرن للحفاظ على عمليات الإغاثة الضرورية. ثالثاً، كما أكد المبعوث الخاص، يرجى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة المأمون.

السيدة المأمون (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم باسم المركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع. إنني أتكلم بإلحاح وحرص إذ نحتفل بمرور 25 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن – وهو التزام لم يتحقق بعد بالنسبة للنساء والفتيات اليمنيات.

وأود أن أبدأ بكلمات أمة السلام الحاج، مؤسسة ورئيسة جمعية أمهات المختطفين، التي قالت إن "النساء في اليمن يعانين كثيراً من الحرب. ويتطلعن إلى السلام والعدالة. فالأمهات ينتظرن أحباءهن ويطالبن بالحرية لأطفالهن. ونقول إن السلام يبدأ في قلوب الأمهات".

بعد 10 سنوات من النزاع، لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن إحدى أشد الأزمات، وفي كثير من الأحيان تتحمل النساء والفتيات أقسى عواقبها. وتتضاءل حماية المدنيين، لا سيما النساء، كما تتعثر الهياكل التي يُفترض أن تدعم القانون الدولي. ولا تزال النساء والفتيات في اليمن يتعرضن للقتل والإصابة والتهجير. وليس الأطفال عالقين في مرمى النيران المتبادلة فحسب؛ بل غالباً ما يُستهدفون عمداً ويهمَّشون بشكل منهجي. ويتزايد العنف الجنساني، ويُرتكب في كثير من الأحيان دون التعرض للعقاب، ولا يزال يتعذر على ملايين من الناس الحصول على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك خدمات التصدي للعنف الجنساني.

إن 3 من كل 4 يمنيين نازحين بسبب النزاع هم من النساء والأطفال. وفي العديد من الحالات، تتولى فتيات دون سن 18 عاماً إعالة أسرهن ويحاولن البقاء على قيد الحياة في المخيمات دون مأوى أو حماية كافية. ويدفع انهيار الاقتصاد مزيداً من الأسر إلى اللجوء إلى الزواج المبكر، مما يؤدي إلى تعميق

أوجه عدم المساواة القائمة وتجريد الفتيات من حقوقهن ومستقبلهن. بيد أن النساء، في ظل هذه الظروف القاسية، يتولين القيادة. ويضطلعن كل يوم في الميدان بأدوار حيوية في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتوجد النساء في طليعة جهود الاستجابة الإنسانية والمبادرات المجتمعية الرامية إلى تسوية النزاعات وبناء السلام. ويقدمن المساعدة لمن لا تستطيع المؤسسات الكبيرة الوصول إليهم. وفي عام 2024 وحده، أوصلت المنظمات التي تقودها النساء دعماً منقذاً للحياة إلى أكثر من مليوني يمني. إن النساء عوامل تغيير وهن أدرى باحتياجات مجتمعاتهن. ويتوسطن في النزاعات ويعملن على مد الجسور. وعن طريق مجموعات الحماية الأهلية التي يتولى المركز تيسيرها، تجمع النساء بين المجتمعات المحلية لمناقشة التهديدات التي تواجهها في مجال الحماية؛ وتجلس النساء مع الجهات المسلحة للمطالبة بحماية أفضل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجحت النساء في إحدى هذه المجموعات في التعاون مع قوات الأمن للحد من المداهمات الليلية التي كانت تروع المجتمعات الصغيرة في مديريتهن. وتتوسط إحدى العضوات في مبادرة محلية يدعمها المركز بين أطراف النزاع منذ سنوات عديدة وتقود مفاوضات لتبادل جثث المقاتلين عبر الخطوط الأمامية. وقالت للمركز:

”لقد حملت الجثث بنفسي صعوداً وهبوطاً في المناطق الجبلية. ولا أعرف كيف أفعل ذلك، لكنني أفكر في الأمهات والأسر في المجتمعات المتضررة“.

وقالت مها عوض، رئيسة مؤسسة وجود للأمن الإنساني، إن ”النساء، باعتبارهن مجموعة متنوعة، قد أثبتن أنهن بانيات سلام يدركن أهمية الحوارات الأصيلة انطلاقاً من سياقاتهن المحلية والوطنية“.

إلا أنهن يواجهون مخاطر يومية. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مثيرة للقلق فيما تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في المجال الإنساني وصانعات السلام من تهديدات ومضايقات واحتجاز. فيُحتجز بعضهن منذ أكثر من عام دون تهمة. والرسالة واضحة: سيتم إسكات المعارضة، كما سيتم قمع مشاركة المرأة في مبادرات السلام. ويسود مناخ من الخوف. وليس هذا شاغلاً متعلقاً بالحماية فحسب؛ بل إنه تهديد مباشر للسلام والأمن.

وعلى الرغم من العمل الرائع الذي تقوم به المرأة في جميع أنحاء اليمن، ما زالت تُستبعد من المشاركة المجدية في مفاوضات ومناقشات السلام الرسمية. ويؤدي ذلك إلى تهميش وجهات نظرها واحتياجاتها الفريدة ويقوض آفاق السلام المستدام. فلنكن واضحين: لا يمكننا الاستمرار في الاحتفاء بقدرة المرأة على الصمود مع تجاهل الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والمخاطر المتعلقة بالحماية التي تواجهها.

وإنني أحث المجلس على اتخاذ إجراءات على ثلاثة أصعدة.

أولاً، يجب أن يطالب جميع أطراف النزاع بالتقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي بحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، من الضرر المباشر وغير المباشر. ويجب ضمان المساءلة، بما في ذلك المساءلة عن العنف الجنساني، والتعويض عن الأضرار الناجمة عنه.

ثانياً، يجب زيادة التمويل المباشر والمرن والدعم السياسي للمدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام في اليمن. فهن بحاجة إلى المعونة القضائية والأمن المادي وبناء القدرات والتمويل لجهودهن في مجال الحماية الذاتية في الميدان وهن بحاجة، قبل كل شيء، إلى الدعم السياسي من المجلس.

ثالثاً، ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل العملية السياسية. وهذا يعني تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 في المائة في جميع مفاوضات السلام وفي الحكم بعد انتهاء النزاع. وهذا شرط أساسي للنجاح. ويجب أن يكون الدعم الدبلوماسي والمالي لعملية السلام في اليمن مشروطاً بالوفاء بهذا المعيار.

قبل 25 عاماً، وعد المجتمع الدولي، بقيادة المجلس، بجعل المرأة محور السلام والأمن، استناداً إلى فهم مشترك لأهمية حمايتها وتمكينها ومشاركتها الفعالة. واليوم، يجري النكث بهذا الوعد. ولا تزال نساء اليمن يُظهرن لنا معنى الشجاعة. وقد حان الوقت لمضاهاة هذه الشجاعة بالإرادة السياسية والموارد التي تستحقها. ومستقبل اليمن يتوقف على ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة المأمون على إحاطتها .

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر والسيدة المأمون على إحاطاتهم اليوم، وأرحب أيضًا بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا.

سأتناول أربع نقاط.

أولاً، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة باستعادة حرية الملاحة والأمن البحري في البحر الأحمر. ونُرحب بالجهود الأخيرة لتهدئة التوترات في المنطقة ونأمل أن تساعد هذه الجهود في إيجاد سبيل إلى تحقيق السلام المستدام في اليمن بما يتماشى مع جهود المبعوث الخاص. وكما رأينا مع استمرار التهديدات ضد البلدان المجاورة واستعراض القوة المثير للقلق على الخطوط الأمامية في اليمن، فإن خطر التصعيد لا يزال قائماً. ومن خلال نهج دولي منسق، ستواصل المملكة المتحدة العمل لاحتواء قدرات الحوثيين بشكل فعال. إن الأمن البحري ضروري لدعم الاستقرار في المنطقة. وتواصل المملكة المتحدة دعم خفر السواحل اليمني في حماية حدود البلد البحرية ونتطلع إلى إطلاق شراكة الأمن البحري اليمني بالاشتراك مع الحكومة اليمنية والشركاء الدوليين في شهر حزيران/يونيه.

ثانياً، وكما أبرزت السيدة المأمون، تتحمل النساء آثارا غير متناسبة جراء النزاع في اليمن. ففي عام 2023، احتل اليمن المرتبة ما قبل الأخيرة في المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن الذي يعده معهد جورج تاون ولم نشهد أي تقدم منذ ذلك الحين. ووفقاً لخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، فإن معظم النازحين داخلياً البالغ عددهم 4,8 مليون شخص هم من النساء، كما أن 6,2 مليون امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف الجنساني. وفي العام الماضي، قدمت المملكة المتحدة تمويلا لدعم قرابة 1,5 مليون امرأة وطفل

بالخدمات الأساسية المنقذة للحياة ولتوفير الحماية لـ 000 15 منهم وتمكينهم من الحصول على خدمات التصدي للعنف الجنساني.

وتواصل المملكة المتحدة دعم الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المرأة في إنهاء النزاع في اليمن ودعم السلام المستدام على السواء. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استضافت المملكة المتحدة مجموعة من القيادات النسائية اليمنية والخبراء اليمنيين المعنيين بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتوفير منبر حيوي لهذه الأصوات المهمة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتواصل بصورة مجدية مع الناشطات والمنظمات التي تقودها نساء لتحقيق السلام المستدام والشامل للجميع في اليمن.

ثالثاً، وكما قال وكيل الأمين العام فليتشر، فإن الحالة الإنسانية خطيرة. وتواصل المملكة المتحدة إدانة استمرار الحوثيين في احتجاز عمال إغاثة ونكرر دعوتنا الواضحة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين. فاحتجاز الحوثيين غير المبرر للعاملين في مجال الإغاثة لا يزال يقلص حيز العمل الإنساني في سياق تمس فيه حاجة ما يقرب من 20 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية.

أخيراً، نعرب عن امتناننا لجهود الدكتور أحمد بن مبارك، رئيس وزراء اليمن السابق، ونرحب برئيس الوزراء الجديد سالم بن بريك. ونتطلع إلى العمل مع رئيس الوزراء الجديد ومواصلة دعمنا لبرنامج الإصلاح الطموح للحكومة اليمنية.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تُعرب بنما عن امتنانها لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، كما تشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، على إسهاماتهما القيمة اليوم وعلى عملهما الدؤوب والهام. ونُشيد أيضاً بالإسهام المهم للسيدة دينا المأمون ونرحب ترحيباً حاراً بممثل اليمن المشارك في هذه الجلسة.

نشير بقلق إلى عودة التوترات وتصاعدها في اليمن، وهي حالة تهدد بتدهور الاستقرار الهش أصلاً في البلد وتعرض السكان المدنيين لمخاطر جسيمة، كما تُقوّض وتُعقّد جهود الوساطة الإقليمية والدولية. فتصعيد النزاع لا يُشكّل عائقاً خطيراً أمام جهود السلام فحسب، بل يزيد أيضاً من المعاناة الإنسانية، ولا سيما بين الفئات الأشد ضعفاً مثل النساء والأطفال، كما يؤدي إلى زيادة عدد النازحين. وهناك أكثر من 9.6 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم النساء الحوامل والأمهات اللاتي وضعن حديثاً. وتواجه النساء في اليمن باستمرار خطر العنف الجنسي والزواج المبكر والزواج القسري، فضلاً عن خطر الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر. كما ندين القيود التي تحد من حرية تنقل النساء وتقيّد حصولهن على الخدمات الأساسية، بما في ذلك شرط المحرم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

تعترف بنما بجهود المبعوث الخاص غروندبرغ الذي يقوم بعمل أساسي في تعزيز الحل السلمي عبر الحوار، وكذلك بجهود السيد فليتشر الذي يقوم بعمل أساسي في توفير المساعدات الإنسانية للمنكوبين في اليمن. ونقدر تلك الجهود.

نُجدد تأكيد اقتناعنا بأن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل للجميع، بقيادة اليمنيين أنفسهم، حل يكفل الأمن والاستقرار الدائمين في الجمهورية اليمنية. وفي هذا السياق، سنواصل الدعوة إلى بدء عملية سلام شاملة للجميع تجعل مشاركة وكرامة وأمن النساء والفتيات اليمنيات وتوليهن أدوارا قيادية في صميمها. وتحقيقاً لذلك، تبقى جهود الوساطة أمراً حيوياً لمنع المزيد من التصعيد وتمهيد الطريق نحو السلام المستدام. وهذه الخطوات أساسية لاحتواء العنف.

كما نُجدد بقوة نداءنا العاجل للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وأعضاء المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وتُكرر بنما إدانتها للهجمات التي تستهدف السفن المدنية والتي تُهدد أمن الملاحة الدولية وتُعطل سلاسل الإمداد العالمية وتُعيق إيصال المساعدات الإنسانية. كما ندين بشدة الضربات الجوية التي نفذها الحوثيون ضد مطار بن غوريون في إسرائيل. فتلك الهجمات تشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

إن من الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن الاستفزازات أو الإجراءات الأحادية التي قد تُقوّض الاستقرار الإقليمي أو تُفاقم النزاع أو تُعيق الجهود الرامية إلى ضمان أمن ورفاه السكان. ولهذا السبب، يجب ألا نسمح للأعمال الانفرادية من جانب حركة أنصار الله بأن تُهدد أمن واستقرار اليمن. ونُجدد دعمنا القوي لجميع الجهود والإجراءات الرامية إلى استعادة السلام والأمن والكرامة للشعب اليمني.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطتيهما الشاملتين. كما نثمن الأفكار النيرة التي شاركتها معنا السيدة دينا المأمون.

ندرك إدراكًا عميقًا أن اليمن لا يزال حبيس عواقب نزاع مستمر منذ أكثر من عقد. ولا يزال الملايين يعانون من مشقة شديدة، حيث تؤدي التطورات الإقليمية – لا سيما في البحر الأحمر والشرق الأوسط ككل – إلى زيادة تصعيد التوترات وتقويض جهود الوساطة. فما كان في البداية نزاعًا داخليًا تحول إلى نزاع إقليمي ودولي شديد التشابك ويتسم بتحديات إنسانية وسياسية واقتصادية وبيئية جسيمة. وتتسبب الانقسامات السياسية المستمرة والانهيار الاقتصادي والتدهور البيئي في خسائر فادحة للسكان المدنيين. تستلزم تلك الأزمات المتقاطعة عملا دوليا سريعًا ومنسقًا ومستمرا. إن إعادة تنشيط العملية السياسية أمر ضروري لوضع الأساس لحل شامل ودائم. وكما أشار المبعوث الخاص، المسار السياسي هو السبيل الوحيد القابل للنجاح لتحقيق التقدم لا المسار العسكري. ونشيد بالسيد غروندبرغ على جهوده الدبلوماسية المستمرة، بما فيها مشاركته الأخيرة في المملكة العربية السعودية واجتماعه مع طائفة واسعة من الأطراف المعنيين، منهم الوزير اليمني للشؤون الخارجية والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونكرر دعوته لخفض

التصعيد وضبط النفس وتجديد الالتزام بعملية سياسية يملك زمامها اليمنيون وتمنح ضمانات واقعية لليمن وللمنطقة وللمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وأود أن أشدد على بعض النقاط الأساسية.

أولاً، تدعم باكستان كليا عملية سلام تيسرها الأمم المتحدة، ويقودها اليمنيون ويملكون زمامها، بصفتها السبيل الوحيد القابل للنجاح لتحقيق السلام الدائم. ونرحب بالجهود الدبلوماسية الحالية التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ونحث جميع الأطراف على البناء على خطة الطريق الموضوعة في كانون الأول/ديسمبر 2023 التي توفر إطاراً موثوقًا للسلام المستدام. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتهم، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعطاء الأولية للدبلوماسية أساسا.

ثانياً، لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن كارثية. إذ يحتاج ما يزيد عن 19,5 مليون شخص إلى المساعدة، ويواجه 17,1 مليون منهم انعدام الأمن الغذائي الحاد و 12 مليون طفل محروم من الخدمات الأساسية. والفجوة المتزايدة في التمويل مقلقة بشدة، كما أشار وكيل الأمين العام فليتشر. ونحث جميع المانحين على الاستجابة السريعة والسخية إلى النداء العاجل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ثالثاً، تدين باكستان إدانة قاطعة الهجمات التي شنت على النقل البحري التجاري التي تعرض الأمن البحري العالمي للخطر. ونحيط علمًا بالتقرير الأخير للأمين العام بموجب القرار 2722 (2024) (انظر S/2025/302)، الذي يؤكد أن الحوثيين لم يشنوا أي هجمات مؤخراً على السفن التجارية في البحر الأحمر. وترى باكستان أن وقف إطلاق النار بين الحوثيين والولايات المتحدة تطور إيجابي ودليل على قوة الدبلوماسية. ويجب ألا تضيع هذه الفرصة أو تستغل – بل يجب أن تستخدم في الدفع قدما بعملية سياسية يمنية داخلية شاملة للجميع.

رابعًا، ندين بشدة الاحتجاز المستمر لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية – فهو انتهاك صارخ للقانون الدولي. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، ونشدد على الحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية الآمنة وبدون عراقيل إلى جميع أنحاء اليمن.

خامسًا، لا يمكن فصل السلام والأمن الإقليميين عن الوضع في غزة. فالعدوان الإسرائيلي المستمر لا يطيل معاناة الشعب الفلسطيني فحسب، بل يفاقم أيضا خطر التصعيد الإقليمي على نطاق أوسع، كما شهدناه في البحر الأحمر وخليج عدن. إن وقف إطلاق النار الفوري والمستدام في غزة واجب إنساني وشرط أساسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وتؤكد باكستان تضامنها الثابت مع شعب اليمن الشقيق الصامد في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. يجب أن يظل المجتمع الدولي ومجلس الأمن منخرطين ويجب أن يعملان في تضافر للحيلولة دون زيادة التدهور وللمساعدة على رسم طريق نحو مستقبل سلمي ملؤه الأمل لليمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة دينا المأمون.

لقد تابع مجلس الأمن عن كثب المواجهة التي دامت شهرين تقريبا بين الولايات المتحدة وحركة أنصار الله اليمنية. ووفقا لتقارير إعلامية، تجاوز عدد القتلى خلال تلك الفترة 200 شخص وأصيب بضع مئات بجروح. لقد شنت الولايات المتحدة كل ليلة تقريبا هجمات بالقذائف وقصفت الأراضي اليمنية ذات السيادة. واستهدفت الهجمات المنشآت العسكرية والبنى التحتية المدنية على حد سواء. كما أثرت المواجهة أيضا على روسيا. إذ أصيب ثلاثة بحارة روس بجروح واضطر أحدهم إلى الخضوع لعملية جراحية خطيرة جراء قصف الولايات المتحدة ميناء رأس عيسى في 25 نيسان/أبريل.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نقول إن تلك الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة أتت أكلها في القضاء على القدرات العسكرية لحركة أنصار الله ولا أجبرتها على التخلي عن مسارها. وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا استذكار فشل فريق الرئيس السابق للولايات المتحدة جو بايدن الذي شن هو الآخر حربًا باءت بالفشل على الحوثيين لما يزيد عن سنة. والنتيجة الوحيدة للقصف المطول لليمن كانت زيادة حدة تدهور الحالة الإنسانية الفظيعة أصلا في البلد. لقد عادت الحالة تقريبا إلى مستوى عام 2022، وهي المرحلة الحادة في النزاع اليمني. وفي هذا السياق، اضطرت العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى وقف أنشطتها ومغادرة اليمن، وهو أمر ملموس لا سيما أن الأمم المتحدة أوقفت عملياتها الإنسانية في بعض مناطق البلد. فقد أصاب انفجار كارثي البنية التحتية التي كانت تستعمل لأغراض إنسانية، بما فيها ميناء الحديدة الذي كان يستخدم كممر للنصيب الأكبر من الشحنات الإنسانية. ويمكن أن تصبح تلك التطورات، إلى جانب قضية احتجاز الحوثيين موظفي الأمم المتحدة وموظفي منظمات أخرى التي لم تحسم إلى الآن، عاملا آخر يعقد العمل الإنساني في البلد بطريقة بالغة. غير أن فعالية هذا العمل هي ما تتوقف عليه حياة اليمنيين العاديين ورفاههم بشكل مباشر.

لكن أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً، كما يقول المثل. ويبدو أن واشنطن قد اعترفت أخيراً بعدم جدوى النهج العسكري، وهو ما أشرنا إليه مراراً وتكراراً. والدليل على ذلك الاتفاق على إنهاء المواجهة، الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والحوثيون قبل أيام فقط من خلال وساطة السلطات العمانية. كان من الممكن أن تكون هذه الخطوة الأولى نحو تهدئة عامة للوضع المحيط باليمن. ولكن، للأسف، لم يحدث ذلك حتى الآن، لأن إسرائيل كما هو الحال الآن، أخذت على عاتقها مهمة قصف اليمن. نفهم أن الإجراءات التي تتخذها القدس الغربية هي إلى حد كبير ردًا على الضربات التي يشنها الحوثيون على أراضيها. ومع ذلك، يجب أن يكون رد الفعل متناسبًا. إننا ندعو إسرائيل إلى ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات عدوانية ضد اليمن من أجل تجنب تصاعد التوتر وخطر اندلاع صراع واسع النطاق في المنطقة. ويجب كسر حلقة العنف المفرغة أخيراً، ويجب أن يتم ذلك على نطاق منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وعلى الرغم من أننا لا نبرر تصرفات أنصار الله، إلا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أنها تأتي كرد فعل على استمرار معاناة المدنيين في قطاع غزة بسبب استئناف السلطات الإسرائيلية للحصار الإنساني على القطاع والأعمال العدائية المستمرة هناك. لقد كسب الحوثيون من خلال أفعالهم دعم الشارع العربي لأن الشعوب، على غرار الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، تدرك جيدًا أن وقف إطلاق النار غير المشروط والمستدام والطويل الأجل في قطاع غزة هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الفلسطينيين المسالمين.

وينبغي أن نركز جميعًا على هذا الهدف الأساسي تحديدا الذي ناقشناه بقدر كبير من التفصيل يوم أمس في الإحاطة المقدَّمة بشأن الحالة الإنسانية في غزة (انظر S/PV.9914). إن إيجاد حل لهذه المسألة من شأنه أن يجعل إسرائيل في مأمن من أي ضربات أخرى يشنها الحوثيون.

لا يزال يساورنا القلق إزاء النزاع الداخلي الذي تشتد حدته تدريجيًا في اليمن. وتفيد التقارير بتزايد الاشتباكات المسلحة بين الأطراف المتحاربة على طول خط المواجهة. ولا تزال الحالة الاقتصادية المحلية صعبة على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات اليمنية الرسمية. وندعو جميع الأطراف اليمنية إلى التوقف الفوري عن استخدام القوة والتخلي عن الخطاب العدائي والإجراءات الانفرادية التي لا تسهم في عودة الحالة في البلد إلى وضعها الطبيعي بصورة دائمة. وبدلاً من ذلك، يُستحسن أن تواصل الحوار من أجل التوصل إلى حل من شأنه أن يستبعد أي إراقة لمزيد من الدماء.

وفي ظل البيئة المتقلبة الحالية، ينبغي أن تضاعف الجهات الفاعلة الخارجية جهودها لاستئناف عملية تفاوضية شاملة للجميع على وجه الاستعجال بمشاركة جميع القوى السياسية اليمنية. ويجب أن تتعاون معها بشأن أكثر القضايا إلحاحًا، بما في ذلك تبادل أسرى الحرب. ولا نرى بديلاً عن إجراء عملية سياسية شاملة، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس الاتفاقات السابقة وعلى النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق ذات الصلة. وهي الطريقة الوحيدة لإعادة تطبيع العلاقات بين اليمنيين إلى المسار الصحيح.

وفي هذا السياق، ندعو المبعوث الخاص غروندبرغ إلى أن يكون أكثر نشاطًا. ويجب البحث عن أرضية مشتركة ممكنة بين الأطراف من أجل توجيهها للتوصل إلى حلول مقبولة لها. وسنواصل من جانبنا تقديم كل ما يمكن من مساعدة للمبعوث الخاص وندعو جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي إلى أن يحذوا حذونا.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام توم فليتشر والسيدة دينا المأمون على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم لليمن.

في 6 أيار/مايو، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة أوقفت الضربات العسكرية على الحوثيين. وخلافًا لمزاعم البعض وما ينشرونه من معلومات مضللة، فقد كانت الولايات المتحدة تقوم بعمليات قصف دقيقة تستهدف أصول الحوثيين مثل المجمعات الإرهابية. وتمثل هدفنا في استعادة حرية الملاحة في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به بعد سنوات من هجمات الحوثيين الإرهابية. وسأركز في ملاحظاتي اليوم على هذا الموضوع.

يمثل استسلام الحوثيين نجاحًا لنهج الولايات المتحدة. وسيحدد سلوك الحوثيين مدى إمكانية استئناف الضربات. وكما قال الرئيس ترامب، فإن الحوثيين لا يريدون القتال بعد الآن. إنهم منهكون. وأسفرت الضربات عن مقتل المئات من المقاتلين الحوثيين والعديد من القادة الحوثيين. وتسببت العمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة في تعطيل البنية التحتية التي سهلت عمليات استيراد الوقود الذي دعم الأهداف الإرهابية للحوثيين.

ولن تقبل الولايات المتحدة إمداد منظمة إرهابية بالوقود والعتاد الحربي عن طريق التهريب غير المشروع. ولا نزال ملتزمين بتعطيل توليد الإيرادات غير المشروعة للحوثيين وبعرقلة الميسرين الماليين والموردين. ونذكّر الدول الأعضاء بأن تقديم الدعم المادي أو الموارد إلى منظمة تصنفها الولايات المتحدة على أنها تنظيم إرهابي أجنبي قد يشكل انتهاكا لقانون الولايات المتحدة. وستنفذ الولايات المتحدة جميع الجزاءات الممكنة ضد الأفراد والكيانات ذات الصلة.

إن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ القرار 2216 (2015). وقد مكنت إيران الحوثيين من شن هجماتهم بتقديم دعم عسكري ولوجستي واستخباراتي. ويجب ألا يتغاضى المجلس عن تحدي إيران لقراراته وينبغي أن يستخدم الأدوات المتاحة له ليحمّل منتهكي الجزاءات عواقب ما ارتكبوه من انتهاكات.

تُذكّر الهجمات التي شنها الحوثيون مؤخرا على إسرائيل تذكيرا صارخا بالتهديد الذي يشكلونه على الاستقرار الإقليمي. وندرك المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل وندعم حقها في الدفاع عن النفس أمام الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران مثل الحوثيين. وتدين الولايات المتحدة جميع الهجمات التي يشنها الحوثيون، وخاصة على المدنيين.

قد تكون آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أداة حاسمة في منع وصول الأسلحة إلى الحوثيين. ويجب تحسين عمليات الآلية وإنفاذها. ونحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للآلية بهدف زيادة فعاليتها بالتبرع مباشرة لعمليات الآلية التي لا تحتاج سوى 11 مليون دولار سنويا. وينبغي أن توفر أيضا الدول الأعضاء الأصول البحرية اللازمة لضمان اعتراض السفن التي لم تتحقق منها الآلية. ويمكن للآلية التي تعمل بكامل طاقتها أن تسمح بتركيز الموارد الجماعية المحدودة أيضًا على وسائل التهريب الأخرى مثل المراكب الشراعية والطرق البرية.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة في مجلس الأمن، وهي الجزائر وغيانا وسيراليون، وبلدي الصومال. ونشكر مقدمي إحاطات اليوم، المبعوث الخاص هانس غروندبرغ، وكيل الأمين العام، وتوم فليتشر والسيدة دينا المأمون من المركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع، على أفكارهم وإحاطاتهم القيّمة. ونرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

ترحب المجموعة باتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مؤخراً بين الحوثيين والولايات المتحدة الأمريكية، مما يعطي أملا جديدا في إمكانية تحقيق تقدم على المسار السياسي في اليمن. ونثني على سلطنة عمان لوساطتها ونعرب عن تقديرنا لجلالة السلطان هيثم بن طارق لالتزام عُمان المستمر بالسلام في المنطقة.

ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من هذا التطور الواعد والإيجابي وعلى الانخراط مجددا في عملية سياسية يملك اليمنيون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق سلام دائم في اليمن إلا من خلال تسوية سياسية شاملة يجري التفاوض بشأنها.

ونطالب أيضًا بالإفراج الفوري عن جميع عمال الإغاثة والموظفين السابقين في البعثات الدبلوماسية الذين يحتجزهم الحوثيون ونصرّ على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهم وعلى الحماية الخاصة الممنوحة للعاملين في المجال الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني. ويمكن أن يفضي هذا الاحتجاز إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية بالفعل في ظل اعتماد أكثر من نصف سكان اليمن على المساعدات ومعاناة الكثير من الناس من انعدام الأمن الغذائي والنزوح وعدم الحصول على الخدمات الأساسية، مما يعرض حياة الملايين من اليمنيين للخطر. ونشدد على وجوب عدم تسييس عمليات الإغاثة أو عرقلتها على الإطلاق ونواصل المطالبة بحماية جميع العاملين في المجال الإنساني وتمكينهم من الوصول إلى المحتاجين بلا عوائق.

وما يبعث على التفاؤل هو عدم وقوع أي هجمات في البحر الأحمر مؤخراً، كما ذكر الأمين العام، ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه.

ونشيد بالمبعوث الخاص، هانس غروندبرغ، على ما يقدّمه من معلومات محدثة قيّمة بشأن آخر التطورات في اليمن وعلى ما يبذله من جهود متواصلة لتيسير العملية السياسية الرامية إلى تهدئة التوترات وإنهاء النزاع.

وتعترف المجموعة بالدور الحاسم الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تلبية احتياجات المحتاجين وتشيد به على الرغم من التحديات المتزايدة. كما نؤيد الدعوة إلى زيادة التمويل المرن والقابل للتنبؤ لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، خاصة في ضوء أزمة سوء التغذية الحادة، وبالتالي نحث المجتمع الدولي على تكثيف الدعم للتعافي المبكر.

ونعرب عن تقديرنا لإحاطة السيدة المأمون التي سلطت الضوء على تأثير النزاع على النساء والفتيات في اليمن. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك القيود المفروضة على حركتهن واحتجازهن تعسفاً وغيرها من الممارسات التمييزية. تتعارض هذه التدابير مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بدعم الحكومة اليمنية لمشاركة المرأة في العمليات السياسية ونشجع الجهود المستمرة لتعزيز حمايتها في بناء السلام وتوليها دوراً قيادياً في ذلك.

وتؤكد المجموعة على أهمية وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه. وما زلنا ندعم بشكل كامل جهود المبعوث الخاص غروندبرغ ونعترف بالمساهمات المستمرة للجهات الفاعلة الإقليمية – لا سيما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان – في تيسير المشاركة البناءة. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة بثبات على أن تأمين وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء الغارات الجوية الإسرائيلية والتداعيات الأوسع نطاقاً للنزاع في غزة. تضعف تلك الأعمال جهود السلام وتزعزع أكثر الحالة التي تتسم أصلاً بالهشاشة. ونحث جميع الجهات الفاعلة الخارجية على احترام سيادة اليمن والامتناع عن التصعيد العسكري. كما نشدد على ضرورة وقف

أي أعمال من شأنها تأجيج النزاع في اليمن، الأمر الذي يهدد بعكس المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وتعميق الأزمة الإنسانية.

في الختام، تؤيد المجموعة بقوة التوصل إلى حل سلمي ومستدام وشامل للجميع للنزاع في اليمن. ونحث جميع الأطراف على العمل بمسؤولية وأن يبقى المجلس متحداً لدعم مسار اليمن نحو الاستقرار والتعافي.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشر، والمديرة القطرية لمكتب اليمن للمركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع، السيدة دينا المأمون، الذين قاموا جميعاً بإطلاعنا على حقيقة الوضع. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

وتدين فرنسا بشدة الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون ضد إسرائيل. إن هذه الهجمات غير مقبولة وتهدد الأمن الإقليمي. ويجب على أنصار الله، المدعومين من إيران، وقف أعمالهم المزعزعة للاستقرار في اليمن والبحر الأحمر والشرق الأوسط. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادراً على إدانة تلك الأعمال بصوت واحد لا لبس فيه. لا يوجد أي مبرر للأساليب الخارجية أو الداخلية التي يستخدمها أنصار الله. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والحوثيون بفضل جهود الوساطة التي بذلتها سلطنة عمان. وسنستمر في التزامنا في عملية أسبيدس التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته للأمن والدفاع لحماية الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائنا.

يجب أن يتوقف الحوثيون عن عرقلتهم غير المقبولة للعمل الإنساني. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في اليمن، حيث يكون أول الضحايا هم الفئات الأكثر ضعفاً – وخاصة النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، أشير إلى البيان الذي أدلى به فريقنا المعني بالمرأة والسلام والأمن هذا الصباح. يجب على الحوثيين ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم والسكان الخاضعين لسيطرتهم. وعلى وجه الخصوص، تدعو فرنسا الحوثيين إلى السماح باستئناف أنشطة الأمم المتحدة في محافظة صعدة التي توقفت منذ ثلاثة أشهر. وتكرر فرنسا إدانتها للاحتجاز التعسفي من قبل الحوثيين للعشرات من موظفي الأمم المتحدة المحليين والدوليين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني اليمني والبعثات الدبلوماسية. ويحيط المجلس علماً بعمليات الإفراج الأخيرة، ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع من لا يزالون رهن الاحتجاز بشكل غير قانوني تماماً. ويجب أن يستمر المجلس في مطالبة الحوثيين بالسماح للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم بأمان تام.

يجب ألا يجعلنا هذا الوضع ننسى أن الحل السياسي الشامل للجميع وحده هو الذي سيضع حداً للنزاع. وتكرر فرنسا دعمها للحكومة الشرعية في اليمن، التي يجب أن تواصل جهودها لتلبية تطلعات الشعب اليمني ككل. وتعرب عن دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص للتوصل إلى اتفاق حقيقي لوقف إطلاق النار في اليمن، الأمر الذي سيمهد الطريق لحل سياسي تفاوضي وشامل للجميع من أجل يمن موحد وذي

سيادة. ونؤكد من جديد التزامنا باستقرار اليمن والأمن الإقليمي. ونؤكد مجدداً على ضرورة تجنب المزيد من التصعيد في المنطقة، وندعو إيران إلى وقف دعمها للأعمال المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر والمديرة المأمون على إحاطاتهم المفيدة.

على مدار الشهر الماضي، شهد المشهد الأمني في الشرق الأوسط تدهوراً مقلقاً. ولسوء الحظ، لم يسلم اليمن من ذلك. وتدين الدانمرك بشدة هجمات الحوثيين ضد السفن في البحر الأحمر وضد إسرائيل، بما في ذلك الهجوم الذي وقع بالقرب من مطار بن غوريون في 4 أيار/مايو. ونحث جميع الأطراف على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ولا بد أيضاً من حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إن اتفاق وقف إطلاق النار المعلن عنه بين الولايات المتحدة والحوثيين يعطي أملاً في مسار نحو التهدئة والحوار. ونشكر سلطنة عُمان على جهودها في التوسط في الاتفاق وعلى دعمها المستمر لجهود تحقيق السلام في اليمن. يجب استعادة الأمن البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال القلق البالغ يساورنا إزاء التأثير غير المتناسب للنزاع على النساء والأطفال، كما أكد وكيل الأمين العام فليتشر. وكما سمعنا، هناك 9,6 مليون امرأة وفتاة في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية منقذة للحياة. وفي الوقت نفسه، تعاني 1,4 مليون امرأة حامل و/أو مرضعة من سوء التغذية الحاد. لقد أجبر انعدام الأمن الغذائي العديد من الآباء والأمهات على اختيار عدم تناول الطعام حتى يتمكنوا من إطعام أطفالهم. وعلى الرغم من ذلك، يعاني طفل من بين كل طفلين دون سن الخامسة من سوء التغذية، وهو رقم مأساوي لا مثيل له تقريباً على مستوى العالم. ولن يؤثر ذلك على الجيل الحالي فحسب، بل ستكون له آثار صحية على الأجيال القادمة. وفي هذا الوضع المأساوي، نؤكد مجدداً أنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بتقديم المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وهذا يعني أيضاً وضع حد فوري للاعتقالات التعسفية لموظفي الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني وغيرهم. منذ بداية النزاع، ساهمت الدانمرك بأكثر من 200 مليون دولار للعمليات الإنسانية في اليمن. وندعو المجتمع الدولي إلى إعادة الالتزام بمساعدة الشعب، ولا سيما النساء والأطفال في البلد.

وفي الوقت الذي وصلت فيه الحالة الإنسانية إلى نقطة انهيار جديدة، تبعث شجاعة المرأة اليمنية وصمودها الأمل في مستقبل أفضل. لقد أدى فرض القيود واستهداف منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، وذلك بالأخص من جانب الحوثيين، إلى صعوبة مشاركة المرأة اليمنية في المجتمع اليمني لفترة طويلة جداً. ومع ذلك، وكما سمعنا من السيدة المأمون، على الرغم من التحديات الهائلة التي تفاقمت بسبب سنوات من النزاع، تؤدي النساء اليمنيات دوراً بنّاءً ومهماً في جهود السلام والتنمية وتقديم المساعدات الإنسانية. إنهن يشكلن مستقبلهن بأنفسهن من خلال دخولهن بأعداد متزايدة إلى الفصول الدراسية الجامعية والمطالبة بحقهن في التعليم ومن خلال إطلاق الأعمال التجارية وتوليد فرص العمل وسبل العيش. كما أنهن يؤسسن منظمات شعبية، ويعززن حقوق الإنسان ويخدمن المجتمعات الأكثر ضعفاً في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية. يجب الاعتراف بمساهماتهن ووجهات نظرهن واستيعابها ودعمها. وندعو إلى إشراك المرأة بشكل كامل وهادف في جميع جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك المحادثات بين

اليمنيين، وكذلك الجهود الدبلوماسية الأخرى الرامية لتسوية النزاع، بما يتماشى مع الحد الأدنى لحصة الـ 30 في المائة التي حددها مؤتمر الحوار الوطني.

إن التحديات الأمنية المتزايدة والمعاناة الإنسانية ليس لها حل سريع للأسف. وكما ذكر وكيل الأمين العام فليتشر، فإن الشعب اليمني بحاجة إلى المساعدة، ولكنه بحاجة إلى السلام أيضاً. إن ضمان المشاركة السياسية الفعالة للمرأة أمر أساسي لدفع العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم للنزاع في اليمن، ونقدم دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص غروندبرغ في ذلك الصدد.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. واستمعت بعناية أيضاً إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني السيدة المأمون. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

سأتناول ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن نظل ملتزمين بتهدئة الحالة في البحر الأحمر في أقرب وقت ممكن. فالحالة في البحر الأحمر لا تزال مضطربة، مما يثير القلق. وخلال الشهرين الماضيين، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات جوية على اليمن وتبادل الحوثيون وإسرائيل الهجمات، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح وإلحاق أضرار بالبنية التحتية. وتوصلت الولايات المتحدة والحوثيون مؤخرا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وترحب الصين بذلك وتشيد بالجهود التي تبذلها عُمان في هذا الصدد. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة لتهدئة الحالة على الفور. وتكرر الصين دعوتها لجميع الأطراف إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوتر. وندعو الحركة الحوثية إلى وقف مهاجمة السفن التجارية والحفاظ على سلامة ممرات الملاحة في البحر الأحمر. وينبغي احترام سيادة اليمن وأمنه وسلامته الإقليمية، كما ينبغي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه.

ثانياً، يجب أن نظل ملتزمين بالحوار والتفاوض. فالمشكلة اليمنية معقدة وتتطلب حلا سياسيا في نهاية المطاف. وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى إبداء العزم والإرادة وإلى استئناف الاتصال والتواصل وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض وإطلاق عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويمتلكون زمامها من أجل تحقيق المصالحة وإعادة بناء الاقتصاد دون تأخير. وتؤيد الصين اضطلاع بلدان المنطقة بدور أكبر في هذا الصدد وتؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ لتحقيق هذه الغاية.

ثالثاً، يجب علينا زيادة المساعدة الإنسانية لليمن. فالعمل الإنساني في اليمن يواجه تحديات متعددة، مثل عدم كفاية التمويل والمخاطر الأمنية والآثار غير المباشرة لسياسات بلد كبير. ويتطلب ذلك زيادة الدعم من المجتمع الدولي على وجه السرعة. وينبغي ألا يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية هدفا للهجمات تحت أي ظرف. وتدعو الصين الحركة الحوثية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد المحتجزين.

إن التوترات في البحر الأحمر ترتبط ارتباطا وثيقا بالنزاع في غزة. فقد استأنفت إسرائيل مؤخرا القتال في غزة وفرضت حصارا وإغلاقا على القطاع، متجاهلة المعارضة القوية من جانب المجتمع الدولي، مما يشكل تحديات إضافية لأمن المنطقة واستقرارها. ويدعو ذلك إلى بالغ القلق ويثير شواغل شديدة. ويجب

على المجتمع الدولي أن يجعل من تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة أولوية مطلقة من أجل تهدئة الحالة العامة في المنطقة واستعادة السلام والاستقرار في اليمن والبحر الأحمر.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر والسيدة المأمون على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

أدى عقد من النزاع في اليمن إلى تدمير البلد والشعب اليمني. وقد بعثت لحظات السكينة على مر السنين، بما فيها الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتقدم الدبلوماسي في خريطة الطريق، الأمل لدى اليمنيين والمجتمع الدولي. غير أن المسار الأخير، بعد مرور 10 سنوات كئيبة على بدء النزاع، يبعث على القلق البالغ.

وتعرب سلوفينيا عن استيائها للتصعيد العسكري الأخير في اليمن وفي البحر الأحمر. والروايات عن سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم أطفال، تثير بالغ القلق. وشعرنا بالقلق إزاء الغارات الجوية على مركز للمهاجرين في صعدة وعلى ميناء رأس عيسى، حسبما أفادت التقارير الشهر الماضي.

ولا تؤدي بنا هجمات الحوثيين المستهجنة على إسرائيل، بما فيها الهجمات الأخيرة على مطار بن غوريون، وكذلك الضربات الانتقامية لإسرائيل على الأراضي اليمنية، بما في ذلك استهداف مطار صنعاء، إلا إلى المزيد من الدمار وينبغي أن تتوقف على الفور.

وهناك حاجة ملحة لضبط النفس من قبل الجميع. ونحيط علما بالإعلان عن اتفاق بين الولايات المتحدة والحوثيين الأسبوع الماضي وننوه بالدور الذي اضطلعت به سلطنة عمان. فأي عمل لوقف التصعيد يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن واجب جميع الأطراف أن تتمسك بالقانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات.

وندعو أيضا إلى إعادة تنشيط المناقشات بشأن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وبدء عملية سلام شاملة للجميع تقودها الأمم المتحدة، مع التركيز على احتياجات الشعب اليمني وتطلعاته. وعلى وجه الخصوص، نهيب بالحوثيين العودة إلى طاولة المفاوضات.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص وعمل مكتبه ونشدد على أهمية وحدة المجتمع الدولي بشأن سبيل المضي قدما في اليمن. ويجب أن يشمل هذا المسار النساء اليمنيات بصورة مجدية في كل مرحلة من مراحل العملية، كما أبرزت السيدة المأمون بقوة. وينبغي ألا تكون حقوق المرأة قابلة للتفاوض في أي عملية سلام وعملية سياسية في المستقبل. وينبغي ألا تكون فكرة عارضة.

يستمر تقلص حيز العمل الإنساني المحدود أصلا في اليمن ويتعرض النظام للضغط. ويجب ألا تساورنا أي أوهام فيما يتعلق بالأثر الطويل الأمد للأزمة المطولة. ويشمل ذلك انعدام الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى تقزم الأطفال وتفشي الأوبئة الذي يثقل كاهل نظام الرعاية الصحية الهش والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلا عن تغير المناخ الذي يعيق الحياة التجارية والزراعية. وينبغي ألا يُعاقب اليمنيون العاديون على أفعال الحوثيين. ولذلك، نرحب بأي مبادرات تهدف إلى تيسير وصول

القائمين على العمل الإنساني المبدئي إلى من هم في أمس الحاجة إليهم وبأي زيادة في التمويل الإنساني، بما في ذلك التمويل المقدم من المنطقة. ونتطلع إلى نتائج الاجتماع السابع لكبار المسؤولين بشأن اليمن في بروكسل في وقت لاحق من هذا الشهر.

تواصل سلوفينيا الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الذين يحتجزهم الحوثيون بقسوة. وحالات الإفراج الأخيرة جديرة بالترحيب، ولكنها ليست كافية.

ونشيد بمنظومة الأمم المتحدة وجميع العاملين في المجال الإنساني لالتزامهم بالبقاء وتقديم المساعدة للضعفاء في اليمن، وإن كانت التحديات هائلة، لا سيما بالنسبة للعاملات في المجال الإنساني اللاتي يُقيَّد عملهن بصورة مخزية.

ويجب أن نفكر في الدروس المستفادة من 10 سنوات من الحملات العسكرية الفاشلة. فلا يوجد حل عسكري للنزاع.

في الختام، لا بد أن ينتظر اليمن مستقبل أكثر إشراقا ولا يمكن أن يشمل هذا المستقبل العودة إلى الحرب الشاملة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ توم فليتشر والسيدة المأمون على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

وأود أن أعرض النقاط التالية اليوم:

أولاً، فيما يتعلق بهشاشة الحالة في الميدان، بينما نرحب باتفاق الولايات المتحدة والحوثيين على وقف الهجمات، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الغارة التي شنها الحوثيون بالقرب من مطار بن غوريون في تل أبيب والتي أعقبتها ضربات جوية إسرائيلية مضادة. فهي تؤكد استمرار حالة القلاقل في المنطقة. وحتى بعد التزام الحوثيين بوقف الهجمات ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، فإن استمرار إحجام قطاع الشحن البحري عن استئناف المرور هناك يعيق بشكل كبير سلسلة الإمداد العالمية. بيد أننا نأمل أن يكون الاتفاق بين الولايات المتحدة والحوثيين أساسا لبناء السلام والاستقرار في اليمن وحوله. ولتحقيق ذلك، يجب أن يمتنع الحوثيون عن جميع الأعمال التصعيدية بذريعة أزمة غزة. وإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك ميناء الحديدة الذي يشكل شريان حياة للشعب اليمني حيث يمر عبره 80 في المائة من واردات اليمن الغذائية. فهذا الضرر يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمصاعب اليومية التي يواجهها المدنيون. وفي هذا السياق، نردد دعوة الأمين العام إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف ونشدد على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ثانياً، فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، فإن الهجوم بالقذائف التسيارية الذي شنه الحوثيون على إسرائيل مؤخرا، باستخدام نظم أسلحة متطورة، دليل آخر على الانتهاكات المنهجية لحظر الأسلحة الذي

فرضه مجلس الأمن، كما هو موثق في التقرير النهائي لفريق الخبراء العام الماضي (S/2024/731). وفي ضوء ذلك، نشدد على أهمية تعيين خبير الأسلحة التابع للفريق دون مزيد من التأخير. وبينما نرحب بتعيين أربعة أعضاء في فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) مؤخرا، فإن غياب خبير الأسلحة، الذي يؤدي دورا مركزيا في رصد تدفقات الأسلحة وتنفيذ الجزاءات، يقوض بشكل كبير فعالية الفريق ككل. كما ندرك الدور الحاسم لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تنفيذ حظر الأسلحة وتخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن. وستسعى كوريا بنشاط لإيجاد سبل لدعم أنشطتها الفعالة.

ثالثًا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتردية، وكما أبرز مقدمو الإحاطات اليوم، لا تزال النساء والأطفال على وجه الخصوص يتحملون العبء الأكبر من الأزمة الإنسانية المتفاقمة. وفي إطار جهودنا للمساعدة في تخفيف سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، كما أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستواصل جمهورية كوريا دعمنا، بما في ذلك توفير 23 000 طن من الأرز هذا العام، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي. ونؤكد على أنه لا يمكن ضمان مستقبل أكثر إشراقاً لليمن إلا عندما تحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات بالحماية والاحترام الكاملين. إن مشاركتهن في الحياة العامة، بما في ذلك الحصول على التعليم، أمر ضروري لتحقيق سلام مستدام ودائم في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، نطالب الحوثيين مرة أخرى وبقوة بالإفراج الفوري عن جميع الأفراد المحتجزين تعسفياً، بمن في ذلك العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة، وأن يضمنوا وصول العمليات الإنسانية دون عوائق.

رابعًا، فيما يتعلق بأهمية الجهود الدبلوماسية، في ضوء السياق الإقليمي المتقلب، فإن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما الدول الرئيسية في المنطقة، أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وندرك الدور البنّاء الذي قامت به سلطنة عمان مؤخراً في الوساطة بين الولايات المتحدة والحوثيين، ونحيط علماً بالتواصل الدبلوماسي المستمر للمبعوث الخاص، بما في ذلك زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية.

وفي الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها لعملية الانتقال السياسي بقيادة اليمن المتوقفة منذ فترة طويلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطتيهما المفيدتين ومشاركتهما المستمرة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر السيدة دينا المأمون على ملاحظاتها الثاقبة وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن هنا اليوم.

إن تدهور الحالة الإنسانية في اليمن أمر مقلق للغاية. ونشهد مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والكوليرا التي تؤثر على أشد الفئات ضعفاً، وخاصة النساء والأطفال. وهذه الحالة لا تطاق، ولها آثار ضارة على الاستقرار في اليمن والمنطقة. ويجب مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والحماية دون عوائق وتكثيفها بكل الطرق الممكنة.

وأود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، لا تزال المرأة تتحمل العبء الأكبر من الأزمة إلى حد كبير، إذ تؤدي الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى حرمان عدد متزايد من النساء حتى من حرياتهن الأساسية وحقوقهن الإنسانية. ولا تزال النساء العاملات في المجال الإنساني والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان هدفاً للعنف والاعتقالات التعسفية. ونرى أن المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام ضرورية للتوصل إلى حل سياسي مستدام، ومن الضروري تمكين المرأة ومكافحة تهميش هذا الجزء المهم من المجتمع اليمني.

ثانياً، ندين بشدة استمرار احتجاز الحوثيين غير القانوني وغير المبرر للموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني. ونرحب بالإفراج عن اثنين من الأفراد الذين تم إطلاق سراحهم مؤخراً، وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم جميعًا. ومن الضروري أن يعمل جميع الموظفين الدبلوماسيين والإنسانيين في بيئة آمنة دون تمييز، ويجب ضمان سلامتهم في جميع الأوقات.

ثالثًا، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء المساعدة التي يتلقاها الحوثيون، بما في ذلك من خلال شبكة متعاونة من الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015) والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو نقل الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، في انتهاك للالتزامات الدولية ذات الصلة. ونعتقد أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لها دور مهم في التحقق والتفتيش على السفن التجارية، من خلال دعم حظر الأسلحة. لذلك يجب تزويدها بالتمويل الكافي والوسائل الإضافية من أجل زيادة تعزيز قدراتها التشغيلية.

رابعًا، يجب ألا يغيب عن بالنا استمرار الحالة غير المستقرة في منطقة البحر الأحمر. ويظل تهديد الهجمات الحوثية ضد السفن العابرة عامل ردع مستمر للشحن البحري. وندعو إلى وقف ممارسة الاحتجاز العشوائي والتعسفي للسفن التجارية وطواقمها من قبل الحوثيين وإلى دعم سلامة البحارة.

ولا تزال اليونان ملتزمة بحماية الأمن البحري وحرية الملاحة من خلال العملية البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر أسبيدس، مع الاحترام الكامل للموقف الدفاعي للعملية. ونشيد بالنتائج الرائعة التي حققتها عملية الاتحاد الأوروبي التي رافقت أكثر من 440 سفينة خلال العام الأول من ولايتها. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والحوثيين الذي تحقق مؤخراً بتيسير من سلطنة عمان، وكذلك بأي مبادرات يمكن أن تمنع وتردع هجمات الحوثيين وتحمي بشكل مستدام سلامة الطرق البحرية الدولية. وسيكون الدعم الذي يقدمه أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون مفيداً في هذا الصدد. لكن دعونا لا ننسى أننا نشهد أعمالاً تصعيدية مستمرة من قبل الحوثيين، الذين يواصلون شن هجمات غير مبررة ضد إسرائيل، مع استخدام منهجي للأسلحة المتطورة، حتى ضد البنية التحتية المدنية. وندين بشدة تلك الهجمات ونكرر أن القانون الدولي الإنساني يجب أن يحترمه الجميع بشكل كامل وغير مشروط، خاصة فيما يتعلق بضرورة حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل والصادق للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هانس غروندبرغ وجهوده المتفانية لإحياء حوار السلام في اليمن، من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة اليمن وسلامة أراضيه ووحدته. ونشيد بالمساعي المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص لإعادة الأطراف اليمنية إلى مسار التفاوض بهدف وقف التصعيد والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة ودائمة. إن السلام والتسوية السياسية الدائمة في اليمن هما في نهاية المطاف مفتاحا معالجة معاناة الشعب اليمني وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، بما في ذلك الأمن البحري وحرية الملاحة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للممثل الدائم لليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر متمنياً لكم ولوفدكم كل التوفيق والنجاح. وأهنئ سلفكم المندوب الدائم للجمهورية الفرنسية الصديقة على رئاسته الموفقة الشهر الماضي. وأتقدم بالتهنئة وأتقدم بالشكر للسيد هانس غروندبرغ والسيد توم فليتشر والأخت العزيزة دينا المأمون على إحاطاتهم.

ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية الحرص على إنهاء هذا الصراع وتحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2216 (2015). ويؤسفنا اليوم القول إن كل هذا الحرص والجهود الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة عبر المبعوث الخاص إلى اليمن الهادفة إلى إنهاء هذه الأزمة قُوبلت بتعنت ورفض الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

وقد سعت هذه الميليشيات لإفشال كل المساعي والمبادرات خلال السنوات الماضية. وأثبتت التجارب أن هذه الميليشيات لا تؤمن بالسلام ولا تؤمن بالحوار. ولا تلتزم بالاتفاقات ولا تحترم كل تلك الجهود والمساعي لوقف حربها ورفضها الانخراط بمصداقية وحسن نية في المسار السياسي. بل تسعى إلى إطالة أمد حربها ضد الشعب اليمني وتدمير مقدراته وتعميق معاناة اليمنيين. وممارسة المزيد من العنف والتصعيد وتوسيع رقعة القمع والانتهاكات في مناطق سيطرتها. وتهديد المصالح الإقليمية والدولية وخطوط الملاحة الدولية وسفن الشحن البحري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. ولا تتوقف هذه الميليشيات عن سياسة تجويع وإفقار اليمنيين وتدمير كل مقومات حياتهم والقضاء على آمالهم في حياة طبيعية وكريمة.

إن الميليشيات الحوثية لا ترى في أبناء شعبنا اليمني سوى وقوداً لحروبها التي تقدم مصالحها ومشاريعها التدميرية ومصالح داعميها. وقد حوَّلَت اليمنيين إلى أدوات لتنفيذ أجندات لا تمت بصلة لتاريخ وثقافة وحضارة هذا الشعب العريق ومصالحه، بل المتاجرة بدماء اليمنيين لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية وإعلامية، وأدخلت المواطن اليمني في حالة من الفقر والجوع ودمرت مقدرات اليمن الاقتصادية والثقافية ونسيجه الوطني، بما في ذلك فرض حصار اقتصادي ممنهج على الحكومة اليمنية والشعب اليمني من

خلال أعمالها الإرهابية واستهداف المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها ونهب رواتب الموظفين وتسخيرها لتمويل حربها ضد اليمنيين.

ويحمّل مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية المليشيات الحوثية المسؤولية الكاملة عن تدمير مقدرات الشعب اليمني والبنى التحتية والإضرار بمصالح الشعب اليمني وأمنه القومي وتعريض حياة ومعيشة اليمنيين للخطر، وجر اليمن إلى حروب لا تنتهي واستدعاء ضربات المجتمع الدولي وعسكرة المياه الإقليمية كردة فعل ونتيجة كانت متوقعة لردع تهديداتها وهجماتها على طرق الملاحة الدولية وعصب الاقتصاد العالمي.

ونجدد الدعوة، دعوة السلام، إلى هذه المليشيات للتوقف عن نهجها العدواني وتغليب المصالح الوطنية على مصالحها ومصالح داعميها وإلقاء السلاح والجنوح للسلام والتخلي عن المشروع الإيراني التخريبي في اليمن والمنطقة، وطي صفحة هذا الصراع والشروع في بناء مستقبل مشرق يعيد لليمن حريته ومجده وكرامته وسيادته.

وفي الوقت الذي نشيد بجهود المجتمع الدولي لتأمين وحماية الممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فإننا نؤكد مجددا على أن إنهاء خطر وتهديد المليشيات الحوثية على هذه الممرات وسفن الشحن البحري مرهون بتقديم الدعم للحكومة اليمنية وممارسة سلطاتها على كامل التراب اليمني وخلق شراكة استراتيجية فاعلة مع المجتمع الدولي على كافة الأصعدة، وبناء نهج جماعي لوقف هذا التهديد وضمان أمن واستقرار اليمن والمنطقة، والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتعزيز قدرات الحكومة اليمنية كشريك وثيق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين المياه الإقليمية والممرات البحرية الدولية ومواجهة التحديات المشتركة.

ونؤكد مجدداً على أن نجاح أي مقاربة سياسية لتحقيق الاستقرار والسلام في اليمن يتطلب إدراك الأسباب الجذرية لطبيعة هذا الصراع وحقيقة ونهج المليشيات الحوثية وعدم التغاضي عن ممارساتها وإجهاضها لكل المساعي والمبادرات لإنهاء هذه الحرب المدمرة ووضع حد لنفوذ وتدخلات النظام الإيراني في شؤون اليمن والمنطقة، المزعزعة للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، والتحرك الجماعي لردع خطر وتهديد هذه المليشيات وتصنيفها جماعة إرهابية أجنبية، وفي هذا السياق ندعو المجتمع الدولي وكل الشركاء إلى الانضمام إلى خطوات تصنيف هذه المليشيات منظمة إرهابية أجنبية، لما تمثله من تهديد لأمن واستقرار اليمن والمنطقة والعالم، واتخاذ إجراءات صارمة لتجفيف منابع تمويلها وتسليحها، حيث أن الصمت والتغاضي عن مواجهة هذه التهديدات وهذه الأعمال الإرهابية سيؤدي إلى مزيد من التصعيد والعنف والابتزاز وإشاعة الفوضى والدمار في اليمن والمنطقة.

تبذل الحكومة اليمنية جهوداً كبيرة في مواصلة تنفيذ مسار الإصلاحات الشاملة لمواجهة التحديات الهائلة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والإنسانية والوفاء بالتزاماتها وتفعيل آليات الحوكمة وتعزيز مبادئ الشفافية وتجفيف منابع الفساد والعمل بمعايير الكفاءة والنزاهة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وضمان انعكاس ذلك وبشكل إيجابي على مستوى الخدمات

الأساسية والأوضاع المعيشية للمواطنين، إلا أن التحديات الراهنة والكبيرة التي تواجه الحكومة اليمنية اليوم هي النقص الحاد في الإيرادات العامة الرئيسية التي تعتمد عليها موازنة الدولة. حيث أدى استهداف الميليشيات الحوثية لمنشآت تصدير النفط والتوقف التام عن تصدير النفط والغاز إلى تعطيل أهم قطاع اقتصادي في الجمهورية اليمنية، حيث تساهم الصادرات النفطية بما يقارب 90 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية و 80 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، وبتوقف إنتاج وتصدير النفط والغاز، خسرت الدولة أهم مصادر تدفق العملة الصعبة التي تغذي الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي، وتمول واردات السلع الغذائية وغير الغذائية، وتدعم استقرار سعر الصرف. إن تراجع حجم الموارد العامة يهدد بعجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الإنفاق على الخدمات العامة، وفي مقدمتها الكهرباء ودفع رواتب الموظفين.

ولا يقتصر أثر توقف الصادرات النفطية على خسارة الحكومة لمزيد من الموارد المالية فقط، والتي تقدّر بحوالي 7,5 بليون دولار أمريكي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، بل أدى ذلك إلى تدهور سعر العملة الوطنية وأضعف قدرة الحكومة على التدخل في أسواق الصرف وتوفير العملة اللازمة لاستيراد السلع، وتوفير الخدمات الأساسية ودفع مرتبات الموظفين بصورة منتظمة، بالإضافة إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية.

وتدعو الحكومة اليمنية مجدداً المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر لتقديم المساعدة لإيجاد طرق ووسائل ممكنة لاستئناف تصدير النفط والغاز كخطوة رئيسية محورية لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، وتمكين الشعب اليمني من الاستفادة من موارده الطبيعية وتقليل الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والإنسانية الخارجية، حيث أن استمرار التهديدات الحوثية واستمرار توقف تصدير النفط والغاز يسارع في تزايد التداعيات الكارثية على المجتمع ومفاقمة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وتعطيل جميع القطاعات الخدمية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، وتضييق سبل عيش اليمنيين. ونعبر هنا عن عظيم الشكر والامتنان لمواقف الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الشعب اليمني وحكومته في مختلف الظروف وتقديم الدعم لمواجهة التحديات الاستثنائية والتخفيف من معاناة الشعب اليمني، وتدخلاتهما الإنمائية والإنسانية في مختلف المجالات، والتي تمثل عاملاً مهماً في استمرار وفاء الحكومة اليمنية بالتزاماتها الحتمية.

منذ قرابة عام، شهدنا، وبشكل غير مسبوق، حملات من الاختطافات والاعتقالات التعسفية التي شنتها الميليشيات الحوثية ضد موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن وموظفي البعثات الدبلوماسية، دون أن تتخذ الأمم المتحدة وهذا المجلس الموقر أي إجراءات فاعلة وملموسة لإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط. انقضى عام، والمجتمع الإنساني والإغاثي في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية يشعر بالخذلان والخوف المتصاعد في حين تواصل وكالات الأمم المتحدة العمل على النحو المعتاد "Business as usual". إن الإفلات من العقاب وعدم التعامل الجاد مع استخفاف الميليشيات الحوثية بسلامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، يعدّ بمثابة تشجيع لهذه الميليشيات للاستمرار في ارتكاب المزيد من الانتهاكات. ونذكّر مجدداً بتحذير الحكومة اليمنية من أن هذه الميليشيات

لن تتوقف عن ابتزاز المجتمع الدولي والإنساني، وستقوم بالمزيد من هذه الاعتقالات والانتهاكات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والإغاثي، ولن تتوقف عن إساءة معاملة المحتجزين قسراً في سجونها. وفي هذا السياق تطالب الحكومة اليمنية مجدداً بنقل مقرّات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن لضمان بيئة آمنة ومستقرة للعمل الإنساني والإغاثي دون أي عوائق، والحد من عمليات النهب التي تمارسها الميليشيات الحوثية واستغلالها للمساعدات الإنسانية لصالح ما يسمى المجهود الحربي لمواصلة حربها ضد أبناء شعبها.

في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني الذي فرضته الميليشيات الحوثية، وأزمة النزوح الداخلي، والكوارث المرتبطة بالمناخ، وما يصاحبها من انتشار للأوبئة والأمراض، تهدد الفجوة الزائدة بين الاحتياجات الإنسانية، الآخذة في الارتفاع، والتمويل اللازم لتخفيفها بتعريض ملايين اليمنيين للخطر، وحرمانهم من المساعدات الضرورية للبقاء على قيد الحياة، كالغذاء والرعاية الصحية وخدمات الحماية، وتنذر بزيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد ومعدلات سوء التغذية، خاصة في أوساط النساء والأطفال وكبار السن، لا سيما في ظل ما تواجهه المنظمات الإنسانية في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية من عراقيل وتدخلات لحرف مسار المساعدات بعيداً عن مستحقيها.

لا شك أن النساء والأطفال هم الفئتان الأكثر تضرراً من الصراع، حيث تتعرض النساء اليمنيات في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية لجرائم وانتهاكات غير مسبوقة، حيث تمارس الميليشيات الحوثية بحقهن جرائم الاختطاف والإخفاء القسري، ويتعرضن للعنف والابتزاز، فضلا عن جرائم التحرش والاعتداء الجنسي والتعذيب النفسي والجسدي، وفرض إجراءات وقيود مشددة لتقييد حركتهن وحرمانهن من أبسط حقوقهن في الحصول على التعليم الجيد ومزاولة العمل خارج المنزل والمشاركة السياسية والاجتماعية والإسهام في بناء وتنوير المجتمع.

وفي الوقت الذي نثمّن الجهود المبذولة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في اليمن، فإننا نناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة تعزيز الدعم المقدّم للاستجابة الإنسانية في اليمن، وسدّ فجوة التمويل القائمة، خاصة في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/40.